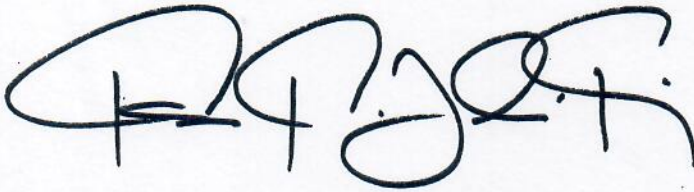


دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٥ مكرر من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاه (قانون ضريبة الدخل)

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ريباً اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٥ مكرر من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاه (قانون ضريبة الدخل)، للتفضل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم.



بيروت فيه: ٢٠٢٤/١/٣٠



سبله

جمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٥ مكرر من المرسوم
الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاه (قانون ضريبة الدخل)

مادة وحيدة

أولاً: يضاف الى المادة ٥ مكرر من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاه
(قانون ضريبة الدخل) الفقرة رابعاً التالي نصها:
رابعاً: تستفيد المؤسسات التي تمارس صناعة الأدوية من حسم ضريبي يعادل تسعون بالمائة
(٩٠%) من الضريبة المتوجبة على ارباحها الناتجة عن صناعة الأدوية المرخصة من وزارة الصحة
العامة، سواء كانت هذه الأرباح ناتجة عن عمليات بيع هذه الأدوية في الداخل أم عن عمليات
تصديرها الى الخارج.
لا تستفيد المؤسسات المشار إليها في هذه الفقرة أعلاه من أحكام الفقرات أولاً وثانياً وثالثاً من هذه
المادة.
تحدد عند الاقتضاء أصول تطبيق هذه الفقرة رابعاً بقرارات تصدر عن وزير المالية ووزير الصناعة.

ثانياً: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

بدرت فيه ٢٠٢٤/١/٣٠

الاسباب الموجبة

لما كانت صناعة الأدوية في لبنان قطاع في طور النمو، ورغم أنه في هذا الطور إلا أنه لعب دوراً هاماً في التخفيف عن كاهل المواطن لا سيما في هذه الفترة والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها لبنان.

ولما كان هذا القطاع يتعرض لمنافسة قوية من قبل شركات الأدوية العالمي، نظراً للحوافز التي تؤمنها الدول الأخرى لهذه الصناعة.

ولما كانت القوانين والأنظمة تفرض معايير وإجراءات دقيقة ومرهقة ومكلفة على صناعة الأدوية، وهو أمر لا بد منه حفاظاً على السلامة العامة.

ولما كانت المادة ٥ مكرر موضوع التعديل المقترح قد قررت مجموعة من الحوافز لتشجيع قطاع الصناعة في لبنان، إنما هذه الحوافز منها ما قد تجاوزه الزمن حيث ان بعضها مقرر في العام ١٩٨٠، وبالتالي لم تعد ذو قيمة أو منفعة.

أتينا باقتراحنا المعجل المكرر المرفق والذي يهدف الى تشجيع هذه الصناعة الواعدة في لبنان، وبالمقابل استثنيناها من الحوافز الأخرى المنصوص عليها في هذه المادة والتي تبقى مطبقة على الصناعات الأخرى آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره في أسرع وقت ممكن.

بيروت فيه ٢٠٢٤/١/٣٠